رئاسة المؤتمر وإفلاس المشترك وابن عمر

تبرز الى السطح وبقوة محاولات استثمار دماء ومعاناة الشعب اليمني للمزيد من الإثراء والانتفاع الشخصي.. فعندما نجد أحزاباً في اللقاء المشترك يضعون المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الأدراج أو يدخلونها الى غرفة الإنعاش بعد أن حقنوها بجرعة كبيرة من المورفين، يبقى من الطبيعي أن نشاهدهم متغطرسين ووجوهم مكفهرة وأعينهم تنظر الى المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وكل من يقف منتقداً أساليبهم شزرا.. فها هم يسعون لإيقاف عجلة التغيير عن الدوران التي شغلونا بها ليل نهار.. ويضعون اشتراطات جديدة تلغي نصوص المبادرة الخليجية وآليتها وقراراي مجلس الأمن «٢٠١٤، ٢٠٥١» بربطهم الدخول الى الحوار بإقصاء الزعيم علي عبدالله صالح من منصبه بالتأكيد .. ما كان لهذه العنجهية والأساليب الاستفزازية أن تحدث لو أدركوا فعلاً حيادية جمال بن عمر في تطبيق المبادرة.

كتب: رئيس التحرير

هناك استهداف لإضعاف الرئيس «هادي» من خلال إقصاء المؤتمريين من الوظيفة العامة

< فعلاً.. المرحلة الانتقالية الثانية بدأت ولابد من افتعال عراقيل جديدة.. أن يحقق البعض مكاسب وانتصارات وبطولات على حساب دماء ومعاناة الشعب اليمني فيما لم تنفذ كل نصوص المرحلة الأولى من آلية المبادرة.. لذا لابد من شماعة لغض الطرف عن أحزاب في اللقاء المشترك لعرقلة الحوار، وليس أضمن من شماعة التدخل وافتعال مشكلة رئاسة المؤتمر لاستفزاز أعضاء المؤتمر الشعبي العام وأنصاره وكافة أبناء الشعب اليمني بمثل هذا التدخل الذي يستهدف تفخيخ المبادرة برمتها وإعادة اليمن الى المربع الأول.. وللتأكيد أن هذا السيناريو التآمري معد له مسبقاً، أن متاريس مليشيات الحصبة لم تغادر ولاتزال تحظى برعاية بن عمر وكذلك الخيام في الساحات والفرقة الأولى مدرع المتمردة كلها ترابط ومستعدة للعودة باليمن الى المربع الاول.

إذاً لا غرابة عندما نجد أحزاباً في المشترك تضع اشتراطات جديدة للدخول الى مؤتمر الحوار الوطني وهي تعي تماماً أن ذلك مرفوض جملة وتفصيلاً.. لكن ذلك يحدث مستغلةً تراخي رعاة المبادرة الذين سلموا الأمر للسيد جمال بن عمر ليتعامل معها بعقلية أصحاب محاكم التفتيش، ووصل به الأمر الى أن يعتبر كلامه مقدساً ومن يعترض عليه يعاقب أو يستتاب أو يحاكم كمهرطق.. طبعاً .. مصلحة أحزاب المشترك بحكم طبيعتها الشمولية تعتبر الديمقراطية والانتخابات والدولة المدنية عدواً لدوداً لها.. كما تعتبر المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني والقبول بحتمية التغيير الذي يجب أن تخضع له أو تواكبه، كارثةً ستقودها إلى الموت لا محالة.

يبدو أن المثل القائل «مصائب قوم عند قوم فوائد» أصبح ينطبق على حالنا في اليمن تماماً.. خصوصاً وأن منصب رئيس المؤتمر الشعبي العام شأن تنظيمي مؤتمري بحت.. وجاء حشر وافتعال وتضخيم الحديث حوله بهدف مصلحي وبأسلوب تآمري يكشف عن حقيقة وجود أطراف تقف وراء هذا المخطط وتبحث بإصرار عن مبرر لإلغاء المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وإفشال جهود الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود- ملك المملكة العربية السعودية- وبدرجة أساسية وفقاً لرغبات واجندة خارجية.. حيث تؤكد ذلك الوقائع الجديدة أو بالأصح اشتراطات أحزاب في المشترك والتي نجدها تقاسمت الأدوار بطريقة مفضوحة حيث أن حزب الاصلاح اشترط قبل تسليم اسماء ممثليه للحوار إلغاء قرار الهيكلة المتعلق بالفرقة الاولى مدرع، وعدم تغيير اللواء علي محسن الاحمر.. وإقصاء الزعيم علي عبدالله صالح من رئاسة المؤتمر وبقية قيادة المؤتمر ايضاً، فيما اشترط الحزب الاشتراكي اليمني- إضافة الى الشرط المتعلق برئيس المؤتمر- ضمانات دولية بأن يخرج الحوار بفيدرالية تقسّم اليمن الى شطرين، وكذلك شمول العدالة الانتقالية ضحايا حرب ١٩٩٤م، أما الناصريون فإضافة الى شرط التدخل في رئاسة المؤتمر أن يشمل قانون العدالة الانتقالية المحاولة الانقلابية في عام ١٩٧٩م.

هذه المسرحية أو العملية الانقلابية جعلت اجتماع مجلس الامن مجلس الامن وسفراء أجانب قد عبروا صراحةً عن سخطهم الشديد لتلك المسرحية الهزيلة واعتبروا ما تم طرحه لا علاقة له بطبيعة أهداف الزيارة، فما جرى فيه محاولة استخفاف بعقولهم، وعكس عدم الجدية في الشروع بالحوار وحل القضايا الشائكة التي تقف أمامه.

لماذا إذاً رئاسة المؤتمر؟!

< أجزم أن الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس المؤتمر الشعبي العام- الذي تخلى عن رئاسة الجمهورية حرصاً منه على عدم إراقة الدم اليمني وإيجاد حل سلمي للأزمة لا يمكن أن يقف عائقاً أمام عملية التغيير التي قادها بحكمة وحنكة ودهاء سياسي، مقدماً بذلك أنموذجاً فريداً على مستوى المنطقة في التداول السلمي للسلطة، لذا فمن السخف الادعاء بأنه يقف معرقلاً للتسوية أو أحد قيادات المؤتمر أو حلفائه.

إذاً لماذا يجري استهداف الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام..؟ للإجابة على هذا السؤال لابد من الاشارة الى بعض الحقائق المهمة ومنها التأكيد أن رئيس المؤتمر الشعبي العام ونوابه والأمين العام والأمناء العامين المساعدين وأعضاء اللجنة العامة واللجنة الدائمة.. الخ، ينتخبون بطريقة ديمقراطية تنافسية حرة من قبل أعضاء المؤتمر العام للمؤتمر الشعبي العام من خلال مندوبين يمثلون جميع محافظات ومديريات الجمهورية وفروعه بالخارج ايضاً.. ويدرك هذا الالتزام الحزبي السيد جمال بن عمر وقيادات المشترك تماماً، إذاً فالقرار ليس بيد الزعيم علي عبدالله صالح ولا غيره من قيادات المؤتمر وبهذا لا يحق لأحد أن يتدخل في شأن تنظيمي داخلي للمؤتمر الشعبي العام.

الشيء الآخر أن الاخ عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية - هو النائب الاول لرئيس المؤتمر الأمين العام، ويدرك أن التدخل في شؤون المؤتمر الداخلية يسيئ له أولاً لأنه بحكم موقعه القيادي في المؤتمر يدرك هذه الحقائق.. وأنه في حالة الرغبة لرئاسة المؤتمر فإن ذلك من مهام المؤتمر القادم.

وهكذا نجد أن الذين يعزفون على منصب رئيس المؤتمر هم إما جماعة انتهازية وصولية يسعون تزلفاً الى التقرب من رئيس الجمهورية طمعاً في منصب أو جاه أو مال، غير مدركين أن الاخ المناضل عبدربه منصور هادي يرفض هذه الاساليب الانقلابية ويعي جيداً أدبيات المؤتمر الشعبي العام وشغل المناصب القيادية العليا القائمة على العملية الانتخابية الداخلية..

أما القوى الاخرى فهم متآمرون يسعون الى إيجاد خلاف بكل السبل بين رئيس الجمهورية وقيادات المؤتمر وأعضائه .. فتارة يحاولون فبركة أخبار أو أحداث كاذبة للوقيعة بين رئيس الجمهورية ورئيس المؤتمر وتارة مع اللجنة العامة وأخرى بين قيادات المؤتمر والدكتور عبدالكريم الارياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر، لكن كل هذه المحاولات زادت من تلاحم ووحدة صفوف قيادة المؤتمر.. غير أن استمرارها يكشف عن أن المستهدف من وراء كل ذلك هو الأخ عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية- بدرجة أساسية.. لأن اضعافه كفيل ليس بإعلان وفاة المبادرة الخليجية وإنما اسقاطه من الحكم.. بدليل أن بيان المشترك الاخير قد أشار اليه بشكل واضح باعتباره أحد قيادات المؤتمر المطلوب اسقاط الحصانة عنهم.

أجزم أن قيادات المشترك والاخوان المسلمين تحديداً يستخدمون ورقة رئاسة المؤتمر ليس للانتقام من الزعيم علي عبدالله صالح وإنما وسيلة للتخلص من الاخ عبدربه منصور هادي -رئيس الجمهورية- من خلال مسارين الاول يجري تنفيذه عبر الحكومة بإقصاء واجتثاث الكفاءات الوطنية وفي مقدمتهم الكفاءات المؤتمرية في مختلف مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية دون وجه حق وخلق حالة إحباط وجرح نازف لدى المؤتمريين من خلال الترويج بأن ما يتعرضون له من إقصاء وانتهاكات يتم بإيعاز من قبل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، خصوصاً وقيادات المشترك تردد أن حكومة الوفاق الوطني هي حكومة لتسيير الاعمال فقط وفقاً للمبادرة، وهناك وقائع كثيرة تدلل على بشاعة ذلك الاستغلال والتحريض الموجه ضد رئيس الجمهورية.

أما المسار الآخر فهو محاولة ضرب الوحدة الداخلية للمؤتمر من خلال استخدام ورقة منصب رئيس المؤتمر والادعاء بأن ذلك من حق رئيس الجمهورية.. رغم أن هذا الاسلوب التآمري مفضوح خاصة وأن نفس قيادات أحزاب المشترك كانت تطالب حتى أمس القريب الزعيم علي عبدالله صالح أن لا يجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة المؤتمر حتى يكون -كما كانوا يزعمون- رئيساً للشعب ورئيساً لكل الاحزاب.. إذاً النوايا الخبيثة واضحة جداً، وتؤكد مثل هذه الحقائق ان المستهدف هو عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية.. وتزداد الأمور سوءاً وتعقيداً لدى المؤتمريين عندما يُترك الحبل على الغارب لكل من عبدالوهاب الآنسي وياسين سعيد نعمان وسلطان العتواني وأخيراً جمال بن عمر ليتدخلوا ويسعوا الى التحكم بقرارات المؤتمر والدوس على أدبياته ووثائقه وقرارات مؤتمراته العامة، وكل ذلك ليس حباً في عبدربه منصور هادي وانما لضرب قوته واضعافه ليتسنى لهم بعد ذلك من اسقاطه بكل سهولة.. خصوصاً بعد أن أدركوا حقيقة المعادلة التي تقول إن نجاح عبدربه منصور رئيس الجمهورية هو بوقوف المؤتمر الى جانبه وأن بقاء المؤتمر مرهون بمنصب رئيس الجمهورية ووجدوا أن ذلك مستحيل الا عبر ضرب المؤتمر من الداخل.. للأسف لقد استغلت قيادات المشترك صمت وانشغال رئيس الجمهورية وانصرافه عن الانشغال بمثل هذه الأساليب الكيدية، لتتمادى في التدخل في شؤون المؤتمر، وتروج الاخبار الكاذبة، والشائعات، وبلغ الامر حداً لا يطاق..

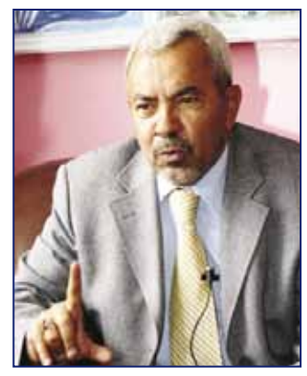

قيادات المشترك طالبت بالامس الرئيس «صالح» بالتخلي عن رئاسة المؤتمر واليوم تطالب الرئيس «هادي» الجمع بين الثنتين

الأحد قبل الماضي في صنعاء مخيباً للآمال في الداخل والخارج، وقد استغل من قِبل قيادات في المشترك، وكذلك ما جاء في كلمة جمال بن عمر لمحاولة تفجير أزمة جديدة والتهرب من قضية الشروع في الحوار أو ذكر المعرقلين بالاسم.. وبحسب مراقبين فإن أعضاءً في

مآخذ على شكل نظام الحكم في اليمن

د.طارق عبدالله الحروي

إن ضرورة توفير المواصفات الأساسية الضرورية اللازمة لإمكانية قيام دولة مدنية ديمقراطية فاعلة في اليمن ضمن إطار منظومة الحكم الرشيد، تتيح المجال واسعا أمام أبنائها -محكومين وحكاماً- للقيام بأدوارهم كلا بحسب اسمه وصفته وقدرته وجهده- وفقاً- لطبيعة ومستوى ومن ثم حجم المهام الموكلة إليهم بما يحقق لها أهدافها ومصالحها المنشودة تباعاً، ويعزز مبدأ الشراكة المجتمعية في إدارة شئون البلاد وتحمل تبعات المسئولية الوطنية والتاريخية والدينية والأخلاقية...الخ، جراء عظم حجم المهام والتحديات ذات الطابع المصيري المحيطة بها، ويصعب أداؤها ومواجهتها دون ذلك.

-يتطلب إلى حد كبير في حقيقة الأمر ضرورة مغادرة الهيئة المبهمة الشائكة لشكل النظام السياسي اليمني القائم (المختلط) الذي يجمع بين مزايا النظامين البرلماني والرئاسي، سيما أنه قد أصبح أمراً ملزماً قيد البحث والدراسة والتدقيق والمراجعة من قبل الجهات المعنية منذ سريان مفعول المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ضمن إطار حيثيات إصلاح المنظومة السياسية القائمة كمدخل أساسي ومهم للإصلاحات الجذرية التي سوف تطال الواقع الداخلي برمته، بالاستناد على حيثيات كثيرة مهمة بهذا الشأن وضعت أهم اللبنات الأساسية فيها منذ العشر سنوات ونيف الماضية بأيادي عناصر حركة التغيير الوطني بمسارها الجديد (الحركة التصحيحية الثالثة)، وهذا ما نحن بصدد مناقشة بعض مفرداته بشيء من الإيجاز في هذه السلسلة من المقـ تحت عنوان (قراءة في أبجديات نظام الحكم الأمثل لليمن).

-أما عن بعض أهم ما يؤخذ على شكل نظام الحكم الحالي القائم في اليمن هو اتجاه الأمور فيه صوب حصول منصب الرئيس على المزايا البرلمانية في النظام الرئاسي والمزايا الرئاسية في النظام البرلماني، بحيث ينتفي بموجبها وجود أية إمكانية حقيقية لإحداث توازن نسبي حقيقي فيما بين مكونات السلطة التنفيذية مع بعضها البعض وفيما بينها وبين السلطة التشريعية أو إمكانية وجود أية إجراءات حقيقية أخرى نستطيع من خلالها خلق نوع من التوازن بين السلطات المختلفة، لدرجة تتقلص معها إمكانية وجود أية قدرة على المحاسبة والمراقبة والمساءلة والتقييم فيما بينها- هذا من ناحية، وكذا فتح الباب واسعاً على مصراعيه ابتداء أمام توسيع غير محدود وواضح في نطاق حدود السلطات الممنوحة للسلطة ا لسيا سية العليا الممثلة بـ(رئيس الجمهورية)، لدرجة تفضي في كثير من الأحيان إلى طغيان شبه عارم لسلطة الرئيس على كافة السلطات الأخرى، بصورة تؤدي- في نهاية المطاف- إلى حرف وتشويه ومن ثم تجميد وإيقاف نمو العملية التنموية برمتها والسياسية منها- بوجه خاص- سيما في ضوء طبيعة ومدى ومن ثم حجم النتائج غير المبشرة للتجارب العالمية بهذا الشأن في معظم النواحي..

-ومروراً بما يتميز به النظام المختلط- بصفة عامة- من انعدام شبه واضح لمبدئي الكفاءة والفعالية في أداء المهام المؤكلة له ومن ثم من استمرار تنامي وغلبة حالات الغموض والشلل الحادة- في بعض الأحيان، لدرجة أنه يسمح في كثير من الأحيان بظهور تلك الفئة من (صناع القوانين) القادرة على تمرير ما لا يمكن تمريره، وانتهاء بتطبيقاته المتعددة غير المبشرة التي تجعله بالكاد قادراً على ممارسة سياسة خارجية شبه فاعلة - من ناحية ثانية- على خلفية أن أصل المشكلة في النظام المختلط تكمن- برأينا- في الكيفية التي من خلالها يتم اقتسام الشرعية السيادية ضمن إطار مكونات السلطة التنفيذية مع بعضها البعض أو فيما بينها وبين السلطة التشريعية .

-ويبرز أمامنا بهذا الشأن النظام اللبناني مثالاً حياً على سبيل المثال لا الحصر الذي يتم تقاسم السيادة بين رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، وكلاً من النظام الفرنسي الذي- في الغالب- تصاب سياسته الخارجية بنوع من حالة الشلل الحاد عند تقسيم السلطة العليا بين كلٍ من الاشتراكيين والديجوليين.. والنظام الفلسطيني في ضوء توزيع مهام ممارسة السيادة الخارجية بين الرئيس ورئيس مجلس الوزراء، على خلفية الدور الذي لعبه الأول الرئيس محمود عباس في هذا الأمر (قبل/بعد) وجود الرئيس ياسر عرفات، عندما سعى وراء محاولة تعظيم سلطات رئيس الوزراء في صنع السياسة الخارجية عندما كان رئيساً للوزراء، أو للتقليل منها بعد أن أصبح هو رئيساً للدولة في محاولة لاستعادة تلك الصلاحيات.

d.tat2010@gmail.com

المؤتمر وحلفاؤه.. جاهزية عالية للحوار

جميل الجعدبي

استشعاراً لمسئوليته الوطنية واستناداً لحضوره الجماهيري الكبير ورؤاه السياسية المتسمة بالوسطية والاعتدال والمشاركة الجماهيرية في صنع القرار، يواصل المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه تصدر المشهد السياسي في اليمن مبادرين قبل غيرهم للمشاركة والإسهام في صنع التحولات التاريخية كما عُرف عنهم في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر.

وعلى مقربة من موعد مؤتمر الحوار الوطني المرتقب يبدو المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني أكثر الأحزاب جاهزية واستعداداً لخوض الاستحقاق الوطني الذي يحظى برعاية واهتمام الأشقاء والمجتمع الدولي ضمن المرحلة الثانية من آلية المبادرة الخليجية والتسوية السياسية التي نظمت نقل السلطة في اليمن والموقع عليها من أطراف الأزمة في العاصمة السعودية الرياض في الـ٢٣ من نوفمبر العام ٢٠١١م.

وفي هذا السباق أكد الزعيم علي عبدالله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- أن المؤتمر وحلفاءه سيعملون بكل جهد لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني، وتعهد في لقاء عام الخميس الماضي على العمل بكل قوة لإنجاح الحوار وتفويت الفرصة أمام المخططات الرامية لإفشاله.

وكعادته في صنع المبادرات سارع المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه لتقديم أسماء ممثليهم للحوار إلى اللجنة الفنية لمؤتمر الحوار الوطني الأسبوع الماضي بالتزامن مع زيارة أعضاء مجلس الأمن الدولي، وأعلن المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه عبر وسائل الإعلام قائمة بأسماء ممثليهم إلى الحوار مكونة من (١١٢) اسماً هي الحصة المحتسبة للمؤتمر وحلفائه على طاولة الحوار الوطني والمحدد عدد المشاركين فيه بـ(٥٦٥) عضواً يمثلون مختلف القوى والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية.

ولم يكتف المؤتمر الشعبي العام بتقديم أسماء ممثليه وإعلانهم للرأي العام، بل لقد سارعت قيادات المؤتمر لتشكيل لجان مساندة لممثلي المؤتمر وأحزاب التحالف المشاركين في مؤتمر الحوار.

وعلمت (الميثاق) أن اللجان المساندة سوف تقسم على قضايا الحوار الوطني لتسهيل مهام المشاركين في مؤتمر الحوار، وستضم نخبة من الأكاديميين والمختصين من كوادر المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني وتستمر في أداء مهامها طوال فترة انعقاد مؤتمر الحوار الوطني.